انطلاق أعمال الاجتماع التحضيري لمساعدي رؤساء الأركان الخليجيين في الكويت

6

يؤمن بأن أي وزير له الحق بتصحيح الخطأ قبل التفكير بالرحيل

الفضل : لا نميل لتعليق المشانق للوزراء في حال حدوث خطأ ما في وزاراتهم

قال النائب أحمد نبيل الفضل: لا نميل أبداً لتعليق المشانق للوزراء في حال حدوث خطأ ما في وزاراتهم بل نؤمن بأن لأي وزير الحق بتصحيح الخطأ قبل التفكير بالرحيل، وقد عاب علينا البعض عدم إستجواب الوزراء ومحاولة طرح الثقة بهم أو المطالبة بإقالتهم.

وتابع : والحقيقة أن هناك ثلاثة أسباب لعدم رغبتنا باستخدام أقسى أدوات الرقابة هي:

أولاً: لعلمنا أن الوزير لا يرأس شركته الخاصة حيث يكون قادرا على التحكم بأداء موظفيه ويستطيع طرد من لا ينفذ تعليماته وتعيين من يعينه.

ثانياً: لعلمنا أن الوزارات متخمة بعدد هائل من الموظفين، الأمر الذي خلق معه دورة مستندية قاتلة نتج عنها بطء وتأخر الخدمات.

ثالثاً: لعلمنا أن أي استجواب لا يمر إلا بتكلفة عالية على صعيد المناصب والتعيينات والتنفيعات سواء نجح الاستجواب أم لم ينجح.

واضاف : لذا فالتفاهم والتعاون والهدوء هم السبيل للقضاء على المشكلة وليس التصعيد والوعيد والضغط، هذه هي فلسفتنا الملتزمون بها.

أما بالطرف الآخر، فنجد أن من تعود على تهديد الوزراء والمطالبة باستقالتهم لأتفه الأسباب يتحول فجأة الى (قنفة) عندما يتعلق الموضوع بمعالي وزير الدفاع! خلك عقلاني من أول ولا تحط نفسك بمواقف بايخة!

أحمد نبيل الفضل

قال مستغربا : هل هناك من يشكك باستجواب رئيس الوزراء؟

المطير : تصريح «نزاهة» عن التحقيق السري مع البرجس كارثة ومخالفة صريحة للقانون

قال النائب محمد براك المطير : تصريح هيئة الفساد (نزاهة) بشأن التحقيق السري مع رئيس كاسكو البرجس كارثة لانه مخالفة صريحة لقانونهم.. ولا يمت للنزاهة بشيء. فهل هناك من يشكك باستجواب رئيس الوزراء؟

وقال المطير : يا رئيس الوزراء هل أي واحد يحارب الفساد لازم يعاقب أو ينشال.. لا تستغرب المرة الثانية أو تتفاجأ من مؤشرات الفساد بأعلى المقاييس..!! الان هل هناك من يشكك في استجواب رئيس الوزراء؟

محمد المطير

سمو الشيخ جابر المبارك

منها إعفاء المعلم من المهام الإدارية والإشرافية وإعادة إدارة التغذية بالمدارس

الرويعي : لدى وزير التربية الوقت الكافي لتصحيح بعض الأخطاء «التنفيذية»

قال رئيس اللجنة التعليمية البرلمانية امين سر مجلس الامة النائب د.عودة الرويعي : لدى وزير التربية الوقت الكافي لتصحيح بعض الاخطاء "التنفيذية" في الوزارة.

واضاف الرويعي عبر حسابه على تويتر : ومنها:

1-عدم نقل أي معلم الا وفقا لرغبته أولا.

2-إلغاء قرار نقل المعلمين والمعلمات من غير الكويتيين الاخير بدون رغبتهم وخاصة من امضى سنتين على الاقل في مدرسته.

3-تسجيل البدون وفقا لعنوانهم.

4-إعادة النظر والبحث والدراسة في كمية ونوعية الحصص اليومية.

5-إعفاء المعلم من المهام الإدارية والإشرافية وتوفير من يقوم بذلك من غير المعلمين.

6-إعادة إدارة التغذية بالمدارس بطريقة مختلفة.

7-إعادة الانشطة الرياضية والثقافية والعلمية بين المدارس.

8-التركيز على منهج التعلم الذاتي.

د. عودة الرويعي

د. حامد العازمي

بما يستجيب إلى احتياجات سوق العمالة

عسكر: مكافآت مالية لتحفيز الباحثين عن عمل لتطوير قدراتهم

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح بمنح مكافآت مالية للباحثين عن عمل لتطوير قدراتهم المهنية بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، ومنح العامين بالقطاع الخاص من المواطنين امتيازات مالية ووظيفية تشجعهم علي الانخراط في العمل الخاص.ونص الاقتراح : تسعى الحكومة بشتى الطرق الى دعم العمالة الوطنية وعلى تشجيع القطاع الخاص، واستنباط الاليات والحوافز لحث المواطنين على العمل في القطاع غير الحكومي في ذلك تحقق من العب على الدولة بالإضافة الى اتاحة المجال للتنافس والابتكار وتحقيق الطموحات الفردية وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني لهذا سنت الدولة قانون رقم (19) لسنة 2000في شان دعم العمالة الوطنية، كما عدل قانون الخدمة المدنية المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1969 في البند (9) من المادة (5) منه على من اختصاصات مجلس الخدمة وضع النظم التي تشجع القطاعات غير الحكومية على تشغيل القوى العاملة الوطنية وتقرير الحوافز المناسبة لجذب هذه القوى الى تلك الجهات انسجامنا مع هذه التوجه وتحفيزا للشباب الكويتي على دخول مجالات

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

1 – رصد مكافآت مالية لتحفيز الباحثين عن عمل على تطوير قدراتهم بما يستجيب الى احتياجات سوق العمالة

2 – تقديم حزمة من المزايا للعاملين في القطاع الخاص لتشجيع المواطنين الكويتيين على الانخراط فيه ، بما في ذلك ، اجازات خاصة مدفوعة الاجر من قبل الدولة للتفرغ لإدارة المشروعات الصغيرة ودفع الفارق المادي بين الراتب والعلاوات في كل من القطاع الحكومي والخاص ومنح مكافاة شهرية للعاملين في القطاع الخاص اثناء الخدمة العسكرية الإلزامية

3 – إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالعمل بما في ذلك قوانين التأمينات الاجتماعية والعمل في القطاع التعطي والأهلي وقانون الخدمة المدنية ،لتعزيز مكانة العمالة الوطنية والقطاع الخاص ولتحديد جهة او وزير معين للاطلاع بمسئولة متابعة سياسات دعم العمالية الوطنية

4 – الحد من استخدام الوافدين الا لضرورة وزيادة نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص وتفعيل الجزاء ت على الجهات التي لا تلزم بهذه السياسيات.

5 – حماية العاملين في القطاع الخاص فالقطاع الخاص في مواجهة ظاهرة التسريح والفصل التعسفي والتشريد وذلك عبر انشاء إدارة متخصصة بمجلس الوزراء لتخفيف الأمان الوظيفي للعاملين بالقطاع الخاص ولتحفيز الجهات العامة التي توظف بنسبة عمالة وطنية اعلى بان تكون لها الأولوية في المناقصات العامة والممارسات

6-ربط مخرجات التعليم بحاجات سوق العمل الفعلية والتنسيق بين الجهات المسئولة عن وضع وتطبيق سياسات القبول بالجامعات والتطبيقي وتلك المعنية بالتوظيف.

عسكر العنزي

قراءة في الجلسة التكميلية المنعقدة في 27 يونيو 2018

«الأمة» أحال الحالة المالية إلى «المحاسبة» وأقر توصيات معالجة مشاكل مدينة صباح الأحمد

عقد مجلس الأمة جلسته التكميلية في 27 يوليو 2018 وافق خلالها على إحالة الحالة المالية للدولة إلى ديوان المحاسبة لإعداد تقرير بشأنها ومن ثم احالته إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

وافق المجلس على مشروعي قانون بشأن اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2016/2017 وبربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/2019 وأحال المجلس القانونين إلى الحكومة.

وأجل المجلس التصويت على تقرير إلغاء هيئة الطرق على أن يحتفظ بدوره على جدول الأعمال ويتم حسم الامر في بداية دور الانعقاد المقبل.

ووافق المجلس على طلب رئيس لجنة الداخلية والدفاع بتأجيل مناقشة الاقتراح بقانون في شأن إنشاء هيئة الوقاية من المخدرات إلى بداية دور الانعقاد المقبل لأخذ رأي الحكومة.

وقرر المجلس إحالة مقترح إلغاء اختبار الآيلتس إلى اللجنة التعليمية البرلمانية لدراسته.

ورفض المجلس طلبا لتكليف اللجنة التشريعية بالاجتماع على هامش الجلسة لإعداد تقرير في شأن طلب رفع الحصانة عن النائب محمد هايف.

الحالة المالية للدولة (جلسة سرية)

وافق مجلس الأمة على طلب الحكومة تحويل الجلسة سرية لمناقشة مشروع الميزانية والحساب الختامي للإدارة المالية للدولة والتصويت عليهما.

وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن المجلس عقد المجلس جلسة سرية بناء على طلب الحكومة لعرض الحالة المالية للدولة والتصديق على ميزانية الدولة والحساب الختامي وفقًا للمادة 150 من الدستور.

وأضاف أن المجلس ناقش طلب الحكومة عقد الجلسة سرية وقرر الموافقة على الطلب ثم عرض وزير المالية والفريق الفني الحالة المالية للدولة للسنة المنتهية في 31/3/2018م.

وبين الغانم أن المجلس وافق على إحالة الحالة المالية للدولة إلى ديوان المحاسبة لتقديم تقرير إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

وأشار إلى أن المجلس انتقل بعد ذلك إلى التصويت على الحساب الختامي على مشروع الميزانية الوارد في تقرير لجنة الميزانيات رقم 38 وقرر الموافقة عليهما وإحالتهما إلى الحكومة.

وقال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة عقدت خلال دور الانعقاد العادي الثاني 42 اجتماعًا استغرقت 146 ساعة وأنجزت خلالها 84 موضوعًا، وقدمت 39 تقريرًا.

وأضاف في كلمة خلال الجلسة العلنية إن هناك العديد من الملاحظات والمخالفات المالية على تنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية للجهات الحكومية سجلها ديوان المحاسبة.

وأكد أن اللجنة لا تجد جدية من قبل الجهات الحكومية في تسوية هذه الملاحظات والمخالفات المالية المتكررة سنويًا من دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويبها بشكل جذري.

وطالب ببذل الجهود لتمكين الجهات الرقابية من أداء مهامها، خاصة أن هناك محاولات من ديوان الخدمة المدنية لتعطيل اختصاصات ديوان المحاسبة في الإحالة إلى المحاكمات التأديبية.

وأكد أن تقارير لجنة الميزانيات لا تستهدف اقتناص الأخطاء بقدر ما تستهدف بيان مواطن الخلل لإصلاحها.

وأشار إلى أن المصروفات في ميزانية السنة المالية الجديدة بلغت 21.5 مليار دينار.

وطالب بإعادة النظر في القانون المنظم لقواعد تنفيذ للميزانية والصادر منذ سنة 1978، وإعادة هيكلة وزارة المالية بما يتناسب مع نمو الميزانية.

وشدد على أن تأخذ الحكومة توصيات المجلس على محمل الجد حيث إنها تعتبر ملزمة للحكومة، حيث تضمنت تقارير اللجنة في دور الانعقاد السابق 344 توصية ولم تجد اللجنة تجاوبا من قبل الجهات بالأخذ بها.

مداخلة وزير المالية

من جهته قال وزير المالية د.نايف الحجرف إن مجلس الوزراء شكل لجنة لوضع الجدول الزمني لخطة وزارة المالية لمعالجة حساب العاد.

وأكد أن المرسوم رقم 31 لسنة 1978 الخاص بقواعد إعداد الميزانية والحساب الختامي والرقابة عليه قد تم تطبيقه بالفعل.

وقال الحجرف إنه تم تشكيل لجنة في وزارة المالية بهدف تقديم مشروع قانون بديل للمرسوم الخاص بقواعد إعداد الميزانية والحساب الختامي والرقابة عليه.

وأكد سعي الحكومة في مشروع القانون الذي سيقدم إلى مجلس الأمة في بداية دور الانعقاد المقبل إلى تطوير فلسفة المالية العامة في الدولة.

وقال الحجرف إنه تم اتخاذ إجراءات عدة بشأن الديون المستحقة لبعض الوزارات وهي مخاطبة الجهات الحكومية بشكل مباشر للعمل على تحصيل هذه المبالغ.

وأكد أن الحكومة تعمل على ضبط المدر المالي والانفاق في كل الجهات التابعة لها مشيرا إلى وجود خطوات جادة اتخذتها الحكومة لتحقيق ذلك.

وعما أثاره عدد من النواب بشأن توظيف الكويتيين في الجهات الحكومية أوضح الحجرف انه تم توظيف ما يقارب 18 ألف كويتي في الجهات الحكومية المختلفة هذا العام.

ولفت إلى أن الحكومة قدمت إلى مجلس الأمة البرنامج الوطني للاستدامة المالية والاقتصادية معربا عن استعداده لمناقشة محاور هذا البرنامج مع اللجنة المالية البرلمانية.

طلب مناقشة بخصوص (صباح الأحمد السكنية)

أقر مجلس الأمة 19 توصية تقدم بها عدد من النواب لمعالجة المشاكل التي تعاني منها مدينة صباح الأحمد السكنية وإنهاء معاناة الأهالي هناك.

وخصص المجلس ساعة خلال الجلسة التكميلية للنظر في طلب مناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن الخدمات التي تقدمها في مدينة صباح الأحمد.

وتضمنت التوصيات إنشاء مدارس وتوفر البنية الأساسية والخدمات وتليف لجنة مختصة في مجلس الوزراء لمتابعة شكاوى وملاحظات واقتراحات أهالي مدينة صباح الأحمد وتقدم تقريرًا كل 3 أشهر لمجلس الأمة.

وأكد نواب خلال المناقشة معاناة سكان مدينة صباح الأحمد من مشاكل وكوارث، مطالبين بتوفير كافة الخدمات للمدينة وإنشاء مشاريع للصرف الصحي ومجارير لمياه الأمطار ومركز إسعاف ومستشفى مصغر.

وأكدوا الحاجة إلى قرار حكومي شجاع لحل مشاكل السكان وإلا فسيكون هناك التزام بمحاسبة الوزراء غير المتعاونين.

من جهتها قالت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري " تم إنجاز 80 بالمئة من المباني بمدينة صباح الأحمد وتسليمها للجهات المعنية ويبقى تشغيلها وهو جهد مشترك بين الجهات الحكومية ."

وأكدت الوزيرة التزام الحكومة بتنفيذ الخدمات وتشغيلها في المدينة مشيرة إلى طرح فرص استثمارية في شهر مايو الماضي بمشاركة القطاع الخاص.

وأضافت أنه تم توقيع أربعة عقود لإنشاء محطات وقود بمدينة صباح الأحمد ومزايدتين لإنشاء فروع للبنوك.

من جانبه أكد وزير الأشغال ووزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي" نحن بصدد تسلم أراض لـ 3 مشاريع من وزاره العدل لبناء العديد من المباني التي تخدم المنطقة منها مجمع المحاكم والتسجيل العقاري".

وأكد أن الحكومة جادة في حل المشاكل التي يعاني منها أهالي المنطقة، ومنها توسعة محطة أم الهيمان للصرف الصحي المسؤول عنها قطاع الشراكة وهي الآن بطور الترسية.

وقال الرومي إن مشروع طريق الوفرة "306" طرح على إحدى الشركات ثم سحب منها لتعثرها وتمت ترسيته على شركة أخرى، لافتاً إلى أن العمل به سينتهي في سبتمبر 2019 بالإضافة إلى بعض المشاريع التي ستنتهي في نوفمبر المقبل.

وأشار الرومي إلى أن الوزارة ستقوم بردم بحيرة المياه في القريب العاجل بعد اكتمال إنشاء محطة تنقية المياه.

بدورها أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح أن لجنة الخدمات بمجلس الوزراء اهتمت بمعاناة سكان مدينة صباح الأحمد واجتمعت بجميع الجهات.

وبينت الصبيح أن وزارة الشؤون ستفتح قريبًا وحدة اجتماعية لأهالي المنطقة بالإضافة إلى عدة مدارس جديدة مع بداية الفصل الدراسي المقبل.

قاعة عبدالله السالم